الرياض

الثلاثاء ١٣ ذي الحجة ١٤٢٧هـ - ٢ يناير ٢٠٠٧م - العدد ١٤٠٧١

قال إن لها أبعاداً اجتماعية وإنسانية مضافة إلى الأبعاد الاقتصادية

متخصص في علم الاجتماع يرى بأن الميزانية تحل ٣مشاكلات أمنية للمواطن

د. عبدالله المباركي

الرياض - هيام المفلح

أكد الدكتور عبدالله بن علي المباركي رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الإمام أن للميزانية ابعاداً اجتماعية وإنسانية واضحة، إلى جانب أبعادها الاقتصادية والمالية، وان هذه الابعاد تبشر بتحقيق تطلعات المواطن السعودي على مختلف المستويات.

وأوضح أن للبعدين "الاقتصادي والمالي" لميزانية المملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ، أهمية - بلا شك، كونهما الرافدين الأساسيين لتمويل المشاريع التنموية وتحقيق أهداف خطط التنمية الوطنية، إلا أن أهمية البعد الاجتماعي في ميزانية بهذا الحجم لا بد أن يميز ويبرز خاصة بما تحمل في طياتها من مشاريع تهم المواطن بالدرجة الأولى وتعكس توزيعاً مكانياً واضحاً للإنفاق على مستوى مناطق المملكة.

وانطلق د. المباركي في تحليله للبعد الاجتماعي للميزانية من خلال تأكيد خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - على أن المواطن سيجد فيها "ما يسره"، وقال: ان هذه الكلمة في حد ذاتها تعكس بعداً اجتماعياً يتمثل في أن الميزانية سوف يسخر معظمها في ما يحقق تطلعات المواطن السعودي وحل مشكلاته الأمنية، ويقصد بها ""الأمن المعيشي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصحي.

ويوضح د. المباركي بأن كلمة "ما يسره" هنا هي في الواقع قد ترجمتها طبيعة توزيع الميزانية على قطاعات التنمية المختلفة، ولكن قبل أن نتحدث عن التوزيع لا بد لنا أن نعلق على ما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين خلال جلسة مجلس الوزراء التي وضحت بشكل كبير كلمة ""ما يسره.

وفي تحليله لأهم الجوانب الاجتماعية للميزانية، كما تتضح في كلمة خادم الحرمين الشريفين، يذكر د. المباركي: ان هذا يتجلى أولاً في توفر الخدمات الضرورية للمواطنين مع العمل على تخفيض حجم الدين العام، ويهمنا في هذا الهدف إبراز العلاقة بين المواطن والدين العام، كما تبرز هنا أحد أهم مؤشرات التنمية

المستدامة التي تستمر الموارد المتاحة في الوقت الحاضر (توفير الخدمات الأساسية للمواطن) وتأخذ في الاعتبار مستقبل الأجيال التالية من خلال تخفيف أعباء المديونية العامة ومن ثم توفير الموارد لمواجهة متطلبات التنمية المستقبلية.

وفي الشق الآخر يذكر د. المباركي أن الميزانية تضمنت مشروعات بلغت التكاليف التقديرية لتنفيذها حوال ١٤٠مليارا بما يحقق التنمية المتوزانة بين المناطق، وهذا بعد اجتماعي - مكاني يعكس بحق حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على تحقيق الموازنة والتوزيع العادل لخيرات هذا الوطن الغالي من جهة، وإعطاء الفرصة للمناطق الأقل نمواً للحاق بركب المناطق الحضرية النامية التي استحوذت في الماضي على أكثر ما بذل من جهود في خطط التنمية الوطنية، وهذا بحق يعتبر مؤشرا واضحا للتحول في توزيع الإنفاق للموارد من التركيز على التنمية القطاعية إلى تشجيع الاستثمار على المستوى المكاني، وهذا يؤكده ما خصص للاستثمارات الجديدة التي استحوذت على ٣٦,٨% من إجمالي الميزانية، جلها في قطاعي التعليم والصحة.

ويضاف إلى ذلك "تنمية القوى البشرية تمثل دعامة أساسية للتنمية الشاملة"، وهذا هدف اجتماعي - اقتصادي ذو أبعاد تنموية وطنية يتحقق من خلال الاستثمار في الإنسان قبل كل شيء، والاستثمار في قطاع التعليم والتدريب يمثل الآلية الفاعلة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، لذا فقد حصل هذا القطاع على ٩٦,٧مليار ريال (ما يقرب من ٢٥,٥%) من إجمالي النفقات.

أما عن البعد الإنساني للميزانية فهو، في رأي د. المباركي، يبرز بوضوح في الاهتمام بقطاعي التنمية الاجتماعية والصحية، فقد خصص لهذين القطاعين ٣٩,٥مليار ريال تشمل الكثير من المشاريع الصحية والاجتماعية منها ما هو جديد وأخرى للرفع من مستوى الخدمات القائمة في جميع مناطق المملكة، ثم يبرز هذا البعد الإنساني للميزانية بشكل أوضح في ما خصص للمشاريع والخدمات الاجتماعية سواء منها ما هو موجه لأوجه الرعاية والعناية بفئات المجتمع المختلفة وبخاصة ذوي الظروف والاحتياجات الخاصة، أو ما "وجه منها لمواجهة الفقر والتصدي لأسبابه، وهذا كله ليس بغريب على رجل يكنيه شعبه ب "ملك الإنسانية

ونوه د. المباركي إلى دور الميزانية في الحد من ظاهرة البطالة، إضافة إلى ما سوف توفره المشاريع القائمة والقروض الحكومية من وظائف، وأوضح أن المشاريع الجديدة، التي تبلغ قيمتها ١٤٠مليار ريال، كفيلة بتوفير الكثير من الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات سواء في الاستثمارات العملاقة المتمثلة في المدن الاقتصادية والصناعية أو في الكثير من المشاريع المحلية المتوسطة والصغيرة، ناهيك عما ستحتاجه مشاريع الاستثمارات الأجنبية من أيدي عاملة وطنية.

وفي ختام تعليقه أشار د. المباركي إلى أن المتأمل في برامج ومشاريع الميزانية العامة وكيفية توزيع مصروفاتها يستطيع أن يصفها على أنها تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي في المشاريع التنموية والخدمات أكثر من كونها موجهة على أساس قطاعي، وهي في مجملها تهدف أيضاً إلى القضاء على الفقر والبطالة في المجتمع السعودي - بمشيئة الله تعالى - بالإضافة إلى أنها أعطت الأولوية للاستثمارات في الخدمات الاجتماعية وقطاعات التنمية البشرية والصحية، حيث استحوذت هذه القطاعات على حوالي ٣٧% من إجمالي الميزانية.